الوجود بايجاد القدرة القديمة في حالة ويقع الحدوث باكتساب القدرة الحادثة
في حالة ثانية وهو محال اذ حدوثها انما حصل بالقدرة القديمة فكيف يقال
تعلقت القدرة الحادثة بها بعد وجودها ولو وقع الفعل بقدرة ممتزجة من القديم
والحادث حتى يصلح للايجاد والاكتساب كان من احل المحال على ان الاكتساب للموجود
محال والايجاد للمكتسب محال فهذا القسم مع دقته وغموضه هو اختيار الشيخ
ابي الحسن الاشعري ومن تابعه هذا القسم على مذهب الجبرية ومذهب المعتزلة
لكونه اسهل من مذهبيهما قال الشاعر

اذا لم يكن الا الاسنة مركب • فلا راي للمضطر الا ركوبها

قال وقد توجهت على الاشعري ومن تابعه اسئلة اظهرها اذ كان للقدرة
الحادثة اثر في المقدور فهو شرك وان لم يكن اثر فوجود تلك القدرة وعدمها
سوا فان قدرة لا يقع بها المقدور بمثابة العجز ومن اجل هذا الاعتراض افترق
اصحاب الشيخ ابي الحسن الاشعري فقال بعضهم لا اثر للقدرة الحادثة اصلا
في المقدور فيلزمه الجبر وقال اخرون القدرة الحادثة لها اثر في المقدور
وهو اختيار القاضي ابي بكر الباقلاني واستدل بعضهم بان الانسان يحس من نفسه
تفرقة بين حركة الاضطرار والاختيار وهذه التفرقة لا ترجع الى نفس الحركتين من
حيث الحركة لانهما مثلان بل ترجع الى امر زايد عليهما وهو كون احدهما مقدورة
مرادة والثانية غير مقدورة ولا مرادة ثم لا تخلو ذلك من امرين ايضا اما
ان تكون راجعة الى الوجود والحدوث واما ان تكون راجعة الى صفة من صفات
الوجود فالاول باطل لانه لو اثر في الوجود لاثر في كل موجود فتعين ان التاثير
يرجع الى صفة اخرى وهي حالة زايدة على الوجود مثل قادرية القادر عند ابي
هاشم فانها لا تؤثر الا في حال الوجود فقالوا للقاضي قد اثبت حالا مجهولة
لا اسم لها ولا معنى فاجاب بل هي معلومة بالدليل لكن لا يمكنني
الافصاح عنها الآن بعبارة وان التفرقة ترجع الى اعتقاد العبد بتيسير الفعل
له عند سلامة الالة ووجود الاستطاعة وكل ذلك من الله تعالى وقال
قول الشيخ ابي الحسن الاشعري انه لا تاثير للقدرة الحادثة وقال خصومه

نفی الاثر

نفي الاثر عن القدرة يؤدي الى نفي حقيقة القدرة فان القدرة فارقت العلم بتاثيره
في المقدور ولو انه كان في عدم التاثير كالعلم لا كتفي الفاعل بعلمه عن القدرة فعلى
هذا الكسب هو مقدور القدرة الحادثة فيقال له هذا الحال هي مقدورة
لله تعالى ام ليس بمقدورة فان لم تكن مقدورة لله تعالى فهي لا محالة تكون
مقدورة للعبد وهو مذهب المعتزلة بعينه وان كانت مقدورة لله تعالى
فلم يكن للعبد شي البتة وذلك هو مذهب الجبرية بعينه فلا فايدة للتمسك
بالحال في هذا المقام وقال الشيخ ابو طاهر رح وقد غلا ابو المعالي اذ اثبت
للقدرة الحادثة اثرا هو الوجود غير انه لم يثبت للعبد في سلسلة الترقي
الى الباري جل وعلا المستقل بالابداع من غير حاجة الى سبب وقال في
بعض كتبه ان القدرة الحادثة مقدور القدرة القديمة لانها من اثرها
وقال في مدارك العقول العبد فاعل على الحقيقة وان قدرته مؤثرة في ايقاع
الفعل ومقدمة عليه وقال في مواضع اخر منه نحن نقول بان قدرتنا
الحادثة تؤثر في غير محلها على شرط الاتصال وقال في القسطاس ان
القدرة الحادثة هي المؤثرة للفعل وشبهها بالمبيع في بيع ماله باذن سيده
وقال الشيخ ابو طاهر حاصل الامر ان ابا المعالي كان تارة يثبت اثرا
للقدرة الحادثة وتارة ينفيه هذا نهاية مذاهب الايمة في هذه المسيلة
العويصة المشكلة فمن تاملها وكرر النظر فيها علم غموض معانيها
وصعوبة مراقيها والملخص للامر ان من زعم ان لا عمل للعبد اصلا فقد عاند
وجحد ومن زعم انه مستبد بالعمل فقد اشرك وابتدع وما نفي مورد التكليف
الا ما يجده العبد في نفسه من الاختيار للفعل وعدمه فان العبد بين
طرفي الاضطرار ومضطر على الاختيار والله اعلم هذا الحسن ما وجدته
من كلام المتكلمين واما كلام الصوفية في هذه المسيلة فاكثر من ان تحصى
لكن نشير الى طرف صالح منه فلعل الله تعالى يوضح لنا بعض معانيها حتى
ياتينا الكشف من الحق تعالى فيها وزوال اللبس ان شا الله تعالى فنقول
وبالله التوفيق ذكر الشيخ الاكبر في الباب الثاني والعشرين من الفتوحات ان

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)